مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 21 العدد 01 السنة 2020 ص ص 458-492

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

انهيار تجارة اللؤلؤ وتأثيراتها على مجتمع إمارات الساحل المتصالح 1914-1950

Collapse of the pearl trade and its effects on the Community of the Coastal of Trucial Emirates 1914-1950

د/ عبد الله سليمان المغني [1]

[1] كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الشارقة،

aalmughani@sharjah.ac.ae

تاريخ الاستلام: 02أكتوبر2018 تاريخ القبول: 26ماي 2020

Abstract:

From 1880 to 1950, pearl trade in the emirates of the Sahel was the source of national income for the Gulf and the UAE. Pearl production in the Persian Gulf was a global boom, and the economies of the region relied heavily on it. However, the pearl boom years of the early 20th century have been negatively affected by some obstacles, depleting pearl fisheries and causing the scarcity of some of them because of foreign competition in this profession. In addition, the emergence of cultured and artificial pearls after the end of the First World War has marked the beginning of the end of pearl trade in the emirates of the coast, which has lasted hundreds of years as a major profession for the people of the region.

Keywords:

Arabian Gulf, pearl traps, Coastal Emirates.

المؤلف المرسل: عبد الله سليمان المغني.

البريد الالكتروني: aalmughani@sharjah.ac.ae

المنارة للاستشارات

ملخص:

مثلت تجارة اللؤلؤ في إمارات الساحل المتصالح خلال الحقبة التاريخية (1880-1950م) مصدر الدخل القومي لمنطقة الخليج والإمارات ، حيث بلغ إنتاج اللؤلؤ في الخليج العربي ازدهاره العالمي، فاعتمدت اقتصاديات المنطقة عليه بدرجة كبيرة، إلا أن سنوات ازدهار تجارة اللؤلؤ في أوائل القرن العشرين صادفتها بعض المعوقات التي أثرت عليها، مما استنزف مصايد اللؤلؤ وشح بعضها بسبب مزاحمة الأجانب لأبناء المنطقة في هذه المهنة. بالإضافة إلى ظهور اللؤلؤ المستزرع والاصطناعي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى والذي كان بمثابة بداية النهاية لتجارة اللؤلؤ في إمارات الساحل التي استمرت مئات السنين كمهنة رئيسية لأبناء المنطقة .

الكلمات الدالة:

تجارة اللؤلؤ، الخليج العربي، امارات الساحل المتصالح، مصايد اللؤلؤ.

المنارة للاستشارات

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 21 العدد 01 السنة 2020 ص ص 458-492
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

المقدمة :

التجأ الإنسان الخليجي للبحر كمورد بديل للبيئة البرية التي تميزت بقساوتها وشح مواردها وامتهن مجموعة من المهن مرتبطة به، فشكل صيد السمك وصناعة السفن وصيد اللؤلؤ وتجارته النشاط الاقتصادي في المنطقة لفترة من الزمن حتى منتصف القرن العشرين الميلادي، وقد أدى ازدهار تجارة اللؤلؤ إلى تكوين شبكة تجارية دولية واسعة النطاق في منطقة الخليج والإمارات، وكان تجار المجوهرات والأحجار الكريمة وصائغو الذهب وغيرهم ممن تجذبهم الثروات يفدون إلى إمارات الساحل للحصول على أجمل العينات، التي كانت تعتبر من أهم مراكز إنتاج اللؤلؤ، حيث يتم تجميع اللؤلؤ وبيعه لعملاء من هرمز وبندر عباس والبصرة ومسقط وبومباي، ثم يباع للتجار الأجانب الذين يرسلونه إلى أوروبا، وفي بداية القرن العشرين كان أهم سوقين للؤلؤ هما البحرين ولنجة، حيث استأثرت البحرين بتجارة المنطقة الوسطى، في حين استأثرت الثانية بالجزء الجنوبي من الخليج، وبعد انهيار سوق لنجة بعد عام 1902م وانتقال كبار تجارها وتحولت رحلاتهم عنها إلى ميناء دبي، أصبحت دبي سوقاً رئيسية لتجارة اللؤلؤ، وكان يصدر الجزء الأكبر من ميناء دبي إلى ميناء بومباي، حيث يتم تصنيفه وإرساله إلى الأسواق الأوروبية وغيرها. وظل الوضع هكذا الى أن بدأت ملامح التراجع والضعف عندما أغرق اليابانيون السوق العالمي بكميات هائلة من اللؤلؤ المصنع، فقلت أسعار اللؤلؤ الطبيعي، ولم يعد الدخل المادي لأبناء إمارات الساحل المتصالح يتناسب مع الجهد المبذول والمخاطر التي تحف عمليات البحث عن اللؤلؤ. وانعكس ذلك الوضع على تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتجارة اللؤلؤ في مرحلة تاريخية هامة من تاريخ إمارات الساحل.

المنارة للاستشارات

عوامل انهيار تجارة اللؤلؤ وتأثيراتها على مجتمع إمارات الساحل المتصالح

في بداية القرن العشرين , في أواخر فترة العشرينيات منهتحديدا، انهارت أهم حرفة عمل بها أبناء المنطقة على مر السنين، وكان حجم الكارثة كبيراً، وأخذت الكوارث تتوالى طوال فترة الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين حتى دخلت إمارات الساحل في نفق مظلم، واستمر هذا الوضع إلى نهاية الأربعينات من القرن العشرين. حيث بدأت هذه الأزمة في منتصف العشرينات عندما أخذ اللؤلؤ المستزرع أو ما يطلق عليه اللؤلؤ الاصطناعي يغزو أسواق الخليج العربي، ثم انهارت سوق المال العالمية في نيويورك عام 1929 وتأثرت تجارة اللؤلؤ بهذا الانهيار، وتوالت الأزمات، وشهدت إمارات الساحل نتيجة لذلك مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

ولتوضيح ذلك بالتفصيل سوف نتناول الأسباب التالية:

أولا: بداية ظهور اللؤلؤ المستزرع في إمارات الساحل

ظهر اللؤلؤ المستزرع الياباني لأول مرة في أسواق المنطقة عام 1924، وقد أشار المقيم السياسي "بيرسي كوكس"* في تقريره السنوي إلى وجود هذا اللؤلؤ. وبدأت الأخبار تتوافد على المنطقة، وتلقى حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم رسائل من بومباي تفيد أن بعض التجار الهندوس والإيرانيين قد اشتروا كمية كبيرة من هذا اللؤلؤ تقدر قيمتها بـ200 ألف روبية وذلك لأجل خلطها مع اللؤلؤ الطبيعي وبيعها. وأثار هذا الأمر الشيخ سعيد بن مكتوم الذي قام باتخاذ إجراءات مباشرة وحازمة ضد من يقوم بهذا العمل، وبصفة خاصة التجار الهندوس الذين يبدو أنهم كانوا يتزعمون العمل بهذه التجارة، فرفع عليهم الإيجارات بنسبة 500% كما اعترض على تزايد أعدادهم في إمارته (دبي)، مما حدا بهؤلاء لرفع شكوى للمقيم السياسي بصفتهم مواطنين بريطانيين.(2)

وقد ساعد على تقبل التجار في إمارات الساحل للؤلؤ المزروع ندرة اللؤلؤ الطبيعي، وبخاصة في النصف الثاني من الأربعينات، فقد أخذ سكان إمارات الساحل في الانصراف عن مهنة الغوص الشاقة لظهور البترول ونمو مجتمعات تلك المنطقة، حيث أتاح ذلك فرصا عديدة للعمل استوعبت سكان المنطقة والمناطق المجاورة لهم، كما أن مزارع الشاي والمطاط والمحاصيل النقدية الأخرى التي برزت في شكل إقطاعيات واسعة في الهند وسيلان وجنوب غرب آسيا قد اجتذبت قطاعا كبيرا من العمالة الآسيوية، وأصبحت زراعة اللؤلؤ أحد الموارد الاقتصادية المهمة في اليابان.(3)

وبشكل عام فإن محاولة إدخال اللؤلؤ المستزرع إلى مياه الخليج العربي مثلت استفزازا لمشاعر التجار والغواصين والعمال المتضررين من الأوضاع التي

المنارة للاستشارات

ازدادت سوءاً، بالإضافة إلى الأفراد العاملين في الغوص والمهددين في عيشهم بأي محاولات جديدة لتدمير حرفة الغوص لصيد اللؤلؤ والاتجار به، والعبث بسبل عيشهم.

ثانيا: تأثيرات قيام الحرب العالمية الأولى :

قبل ظهور اللؤلؤ المستزرع أو الاصطناعي في أسواق المنطقة، كانت تجارة اللؤلؤ قد بدأت تتأثر بسبب قيام الحرب العالمية الأولى، إذ أن قلة الطلب العالمي على الكماليات، وتوقف سفن النقل البحري عن العمل والتي كانت تعد أهم وسائل النقل في ذلك الوقت بين الهند والخليج العربي كان لهما أثر، ليس على تجارة اللؤلؤ فقط، وإنما أيضا على حركة التجارة التقليدية ونقل المؤن والسلع.(4)

وفي تلك الفترة أصبحت شركة الهند البريطانية للملاحة عاجزة عن خدمة موانى الساحل العربي بسبب انشغالها بنقل المعدات الحربية، ولم يوقف هذا الوضع حركة التجارة فقط وإنما أوشك أن يعرض المنطقة للمجاعة، مما أعاد الانتعاش مرة أخرى للسفن الشراعية كناقل بديل عن السفن البخارية، واستطاعت هذه السفن أن تنقذ المنطقة وتعيد التجارة إلى وضعها الطبيعي إلى حد ما، وبدأت تجارة اللؤلؤ بالتحسن الطفيف مع أواخر عام 1915م.(5)إلا أن حكومة الهند البريطانية والتي تأثرت من استمرار الحرب، قامت بمجموعة من الإجراءات عام 1918 منعت فيها دخول أي أموال لإمارات الساحل لتمويل عمليات استخراج اللؤلؤ، كما منعت تصدير اللؤلؤ من الهند إلى الخارج. وكانت هذه الإجراءات بداية المتاعب لتجارة اللؤلؤ حيث استمر هذا الوضع إلى أن أصبحت أسواق بومباي خالية من اللؤلؤ عام 1923، مما دفع بمعظم سفن الغوص في الخليج العربي إلى الامتناع عن الخروج للصيد (6) .

ولا شك في أن وقف التمويل الذي يمثل عصب صناعة الغوص شكل ضربة قاسية أدت إلى حدوث ركود عام في أسواق اللؤلؤ. وحتى منتصف العشرينات كانت حالة الركود مسيطرة، وقد عانى الغواصون والسيوب من هذه الأوضاع، وفي عام 1924 عقد اجتماع ضم الغواصين والسيوب تقرر فيه أن يمنح

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

الغواص 100 روبية بدلا من 400-600 روبية كان يتقاضاها في السابق مع كيسين من الأرز، وأن يتقاضى السيب 70 روبية بدلا من 200-300 روبية سابقا مع كيس من الأرز. وقد تم في هذا الاجتماع تخفيض المنح التي كانت تعطى للغواصين والسيوب إلى أقل من ربع المبالغ التي كانوا يتقاضونها سابقا، ولم يكن أمام هؤلاء سوى التسليم بالأمر الواقع، ولاسيما أن الجو العام كان ينذر بقدوم الكارثة، ولسوء الحظ شهد عام 1924 ندرة اللؤلؤ في المغاصات مما أرغم الغواصين على الاتجاه إلى مغاصات أخرى، فقرر 40 غواصا الإبحار من إمارات الساحل إلى جزيرة سقطرى في إبريل، كما قرر عدد آخر الإبحار إلى جزيرة دهلك في إريتريا، وقد سمحت الحكومة الإيطالية التي كانت تسيطر على بعض هذه البلدان الواقعة على البحر الأحمر بهذه الرحلات.(7)وفي منتصف العشرينات بدأت المشكلات المتصلة بالقضايا المالية تظهر إلى السطح، وكان الممولون الهندوس والتجار المحليون هم طرفي هذه القضايا، وأخذت هذه القضايا تتسع لتصل إلى ذروتها في نهاية العشرينات. وقد كان واضحا أن الإنجليز يميلون في أحكامهم إلى رعاياهم الهندوس، ففي عام 1928 اشتكى التجار المحليون من أن المقيم السياسي كان يجبرهم على دفع تعويضات للهندوس وتلبية مطالبهم، في حين أنه لم يفعل الشيء نفسه مع الهندوس (8) .

المنارة للاستشارات

ثالثا: انهيار سوق المال في نيويورك وأثرها على تجارة اللؤلؤ :

لم تكن تلك الأوضاع المتردية هي كل شيء، فالحدث الأكبر الذي كتب بداية النهاية لهذه المهنة كان انهيار سوق الأوراق المالية في وول ستريت (WallStreet) في نيويورك عام 1929، وعلى أثره انهار اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية كما انهارت اقتصادات العديد من دول أوروبا، وكانت بوادر الكساد الاقتصادي في العالم قد بدأت تظهر منذ منتصف العشرينات. ورغم أن التفاؤل قد ساد خلال الفترة 1925-1929، فإن ذلك التفاؤل ذهب أدراج الرياح بانهيار سوق وول ستريت في أكتوبر 1929، وقد بلغ الانهيار ذروته في الرابع والعشرين من ذلك بشهر وهو ما يعرف بالخميس الأسود، وامتد ذلك الانهيار ليشمل اقتصادات معظم دول العالم ومنها أستراليا ونيوزيلندا. وهبطت التجارة العالمية إلى أكثر من النصف لأن معظم دول العالم لم تستطع توفير غطاء من الذهب لعملتها، وعليه فقد أوقفت استيراد المواد الكمالية، وكان اللؤلؤ أحد تلك المواد (9).كما انعكست هذه الأوضاع بسرعة على منطقة إمارات الساحل، وكان لتأثر أسواق اللؤلؤ العالمية صدى في المنطقة، فقد امتنع عدد كبير من القوارب عن النزول إلى البحر في موسم الغوص مما أوصل بعض تجار اللؤلؤ إلى حافة الإفلاس، وكان أبرز الضحايا محمد بن دلموك (وهو أحد كبار تجار اللؤلؤ في دبي) بسبب عدم استطاعته الحصول على أمواله وبقاء أسطوله معطلا واضطراره إلى الاستدانة من أحد التجار الهندوس بفائدة قدرها 36%، وهي نسبة عالية في تلك الفترة(10) . ومن الملاحظ أن التجار الهندوس الذين لم يتأثروا بحالة السوق استغلوا سوء الأوضاع الاقتصادية وقاموا برفع نسبة الفائدة على القروض لعلمهم بأن العديد من التجار سيضطرون إلى الحصول على سيولة نقدية بأي ثمن لتسيير مصالحهم التجارية، ونتيجة لتأثر الأسواق العالمية بالانهيار الاقتصادي العالمي فقد توقفت تلك الأسواق عن الشراء، ولم يعد بمقدور كثير من التجار الكبار بيع محصولهم، ومنهم تاجر اللؤلؤ السعودي محمد علي زينل الذي أخفق في بيع لؤلؤه في أسواق باريس. وفي عام 1930 كانت السفن المبحرة لصيد اللؤلؤ أقل من المعتاد، وكان

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

المحصول ضعيفا، كما أن الأسعار انخفضت بنسبة 50% عما كانت عليه في العام السابق، ونتيجة لذلك نشأت حالة من التذمر بين العاملين، وعجز النواخذة في كثير من الحالات حتى عن توفير إمدادات الغذاء للغواصين، ومما زاد الأمر سوءا أن تجار اللؤلؤ اتفقوا فيما بينهم على تخفيض الأسعار. وظلت كميات كبيرة من اللؤلؤ في أيدي التجار لا تجد من يشتريها، وبدءا من عام 1930 لاحت بوادر أزمة اقتصادية حادة في إمارات الساحل حيث وصل الفقراء إلى حافة المجاعة، أما التجار ونواخذة السفن فقد عجزوا عن الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الغير(11)وعليه فقد صعد الممولون الهندوس نزاعهم مع المقترضين المحليين، ولم يكتفوا بالشكوى للمقيم السياسي وإنما تطور الأمر إلى أبعد من ذلك، ففي مايو 1930 وصلت أنباء إلى دبي تفيد عن قيام بعض التجار الهندوس باستصدار أمر من المحكمة العليا في بومباي باعتقال أحد المدنيين ويدعى عبد الله بن يوسف، وقد أثارت هذه الحادثة بعض التوتر في دبي مما دفع الحاكم للتهديد باعتقال كل الهندوس المقيمين في أراضيه، وعلى أثر ذلك أصدر المقيم السياسي في الخليج أمرا للسفينة لوبن برماقبة التطورات، ونصح الحاكم بعدم اتخاذ أي إجراءات ضد الرعايا البريطانيين، وفي نهاية الأمر تم إطلاق سراح المقبوض عليه على أن تتم تسوية المديونية دون اللجوء إلى المحاكم الهندية(12)

المنارة للاستشارات

مضاعفات الأوضاع الاقتصادية على إمارات الساحل

لم تكن الأزمة الاقتصادية الحادة مقتصرة على مكان دون آخر، فقد عمت آثار هذا الانهيار كل المنطقة، وكانت واضحة في المدن التي تشكل أسواقا رئيسية لتجارة اللؤلؤ وهي دبي والكويت والبحرين، ويؤكد لوريمر* أن (الكويت والبحرين) كانتا أكثر تأثرا لكونهما ميناءين كبيري الحكم وسوقين رئيسيين للؤلؤ، وبسبب اتساع قاعدة المتعاملين بهذه الحرفة في هاتين المدينتين، كانت التفاعلات أكثر وضوحاً (13).

والجدير بالذكر أن انهيار سوقي الأوراق المالية في نيويورك وباريس عام 1929 انعكس على سوق اللؤلؤ في إمارات الساحل المتصالح، ولم يعد هناك طلب على اللؤلؤ، كما أن تجار اللؤلؤ لم يستطيعوا بيع محصولهم، وكذلك لم يعد كبار المتعاملين الأوروبيين يبعثون مندوبيهم إلى الخليج العربي كما كان يحدث سابقا، ولم يبدوا أي رغبة في الشراء. وبدأت إمارات الساحل تشهد أسوأ أوضاعها الاقتصادية، ففي نهاية عام 1930 كان أغنى تجار اللؤلؤ قد أصبحوا فقراء إلى درجة أنهم عجزوا عن دفع مستحقات النواخذة والغواصين عن أنصبتهم في الموسم السابق على الرغم من تكدس اللؤلؤ في خزائنهم. وقد أثار هذا الوضع أزمة حادة في إمارات الساحل وأدى إلى شيوع حالة من التذمر الحاد لدى النواخذة والغواصين، وتدخل حكام إمارات الساحل في الأمر وطلبوا من التجار توفير المال بأي وسيلة لإنهاء هذه الأزمة. (14) وفي عام 1931 اتفق ملاك سفن الغوص وقرروا تخفيض الدفعات المقدمة للغواصين والسيوب بسبب النقص الحاد في الأموال، وكما كان متوقعا، فقد نشأت حالة من التذمر والرفض وسط الغواصين والسيوب وصلت إلى المدى الذي قرر فيه هؤلاء عدم النزول إلى البحر في منتصف مايو 1931م (أو موسم الغوص الكبير)، وتعلل ملاك القوارب بأنهم لا يستطيعون أن يدفعوا القيمة المتعارف عليها بسبب الظروف الاقتصادية.(15)وشهدت الفترة 1929-1931 تدهوراً مريعاً في مهنة الغوص على اللؤلؤ حيث أفلس معظم التجار وملاك القوارب، وخلال موسم 1932 عادت الاضطرابات وسط البحارة

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

والغواصين بسبب القروض ونشأت نفس مشكلة عام 1931. والغريب في الأمر أن موسم 1932 كان أفضل من كل المواسم السابقة على غير ما كان متوقعا، فقد كان المحصول جيداً وبيعت كل النوعيات الرخيصة في الهند، كما بيعت اللآلئ ذات الأحجام الكبيرة في الأسواق الأوروبية.(16)وعلى الرغم مما أصاب حرفة الغوص لصيد اللؤلؤ، فقد استمرت متأرجحة بين التحسن والركود، أما تجار اللؤلؤ فأصبحوا مفلسين أو مدينين، إلا أن أكثرهم تضررا كان أولئك الذين ظلوا يحتفظون بكميات من اللؤلؤ منذ بداية الركود بعد أن اندفعوا لشرائها بأسعار مرتفعة على أمل أن تتحسن الأحوال، ولم يستطع هؤلاء التجار بعد خمس سنوات من بداية الأزمة أن يبيعوا ما لديهم حتى بخسارة معقولة. وعلى الرغم من كل ذلك التأثر الذي عاناه تجارة ونواخذة إمارات الساحل بانهيار تجارة اللؤلؤ، فإن هذا لم يقلل من مكانة تلك المنطقة والأهمية التي اكتسبتها، وظلت محتفظة بها على مر الزمن كأهم مركز مالي في العالم لتجارة اللؤلؤ الطبيعي.

المنارة للاستشارات

رابعا :الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على تجارة اللؤلؤ

بريطانيا وسياسة التقشف :

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى تأثر كل دول العالم بالحرب وما نجم عنها من آثار، وبسبب بعد منطقة الخليج تمتعت إلى حد ما بقدر من الأمن أكثر من غيرها، ولكن توقف وسائل النقل البحري عن العمل أثر في العمل التجاري، ومع ذلك كانت الإمدادات الغذائية تصل بصفة منتظمة، إلا أن آثار الحرب كانت واضحة على الأسعار التي ارتفعت بصورة كبيرة. ومع نهاية عام 1941 بدأت الآثار تبدو أكثر وقعا، فقد بدأت الحكومة البريطانية تفرض مجموعة من القيود التي ترمي إلى تطبيق سياسة التقشف في منطقة الخليج العربي، وبدأت ذلك بتحديد أسماء الدول التي يحق لها التصدير للمنطقة واقتصرت على الهند وبورما وسيلان، وكان الغرض من ذلك هو التحكم في حركة البضائع الواردة والتأكد من أنها واردات مدنية تمثل سلعا ضرورية، وفي مذكرة أرسلت إلى مستشار حكومة البحرين، ثم التركيز على ضرورة مراقبة المستوردين، وعلى قيام الجمارك بفحص ودراسة الاحتياجات بعناية قبل صياغة برنامج الطلبات الشهري من السلع الضرورية.(17)وضعت بريطانيا كل ثقلها لدعم المجهود الحربي، وعلى الرغم من أن منطقة الخليج العربي بعيدة نسبيا عن مناطق العمليات العسكرية فقد كانت مشمولة بالإجراءات البريطانية وتم تطبيق التقشف عليها، كما حاولت الاستفادة من كل شيء يمكن أن يعزز موقفها في الحرب، وقد تعرض الإنجليز لتجارة إعادة التصدير التي كانت متنفسا لأبناء إمارات الساحل المتصالح بعد سلسلة الكوارث التي منوا بها في فترة الثلاثينات من القرن العشرين، فاعتبروا أن السلع الضرورية التي تصل إلى موانئ الإمارات سلع لا يسمح بإعادة تصديرها.(18)

المنارة للاستشارات

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 21 العدد 01 السنة 2020 ص ص 458-492
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

منع إعادة التصدير:

أثناء الحرب العالمية الثانية كانت بعض دول الخليج العربي تأخذ احتياجاتها من الإمارات، وكان من ضمن من يفد إلى الإمارات التجار السعوديون الذين يأتون لأخذ احتياجاتهم بشكل فردي، إلا أن المقيم السياسي في البحرين بعث برسالة في 14 سبتمبر 1941 إلى الوكيل المحلي يطلب أن يشتمل التقرير الشهري من الاحتياجات المدنية على أرقام مفصلة عن السلع التي يعاد تصديرها إلى المملكة العربية السعودية (19)

وفي محاولة لزيادة الضغوط لمنع إعادة التصدير قام الوكيل المحلي في مايو 1942 بتحذير حكام الشارقة ودبي وبقية الإمارات الأخرى من الصعوبات التي يمكن أن يواجهها مواطنوهم إذا لم يحافظوا على مخزونهم من السلع الاستهلاكية، ولم يكن أمام الحكام سوى الاستجابة لهذه الضغوط، فقام حكام دبي في الأول من إبريل 1942 بمنع إعادة تصدير الأرز إلى جميع الموانئ باستثناء إمارات الساحل وقطر، ثم عقد اجتماعا مع التجار الإيرانيين الذين أفادوا بوجود كميات كبيرة من السكر في مخازنهم كما أن هناك كميات أخرى في طريقها إلى دبي، واشتكوا للحاكم بأن منع إعادة تصدير السكر إلى إيران سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير منهم لأن الكميات التي بحوزته استوردت أصلا لإعادة تصديرها إلى هناك، كما أشاروا إلى أن البحرين وأماكن أخرى مازالت تسمح بإعادة تصدير بعض السلع وأن مسقط تنتهج السياسة نفسها وتعيد تصدير هذه السلع إلى إيران بصفة خاصة . (20)

فرض حاكم دبي ضرائب على السلع التي يعاد تصديرها إلى إيران وكانت عبارة عن عشر روبيات على كل شوال سكر وخمس روبيات على كل صندوق شاي، وبشكل عام لم تؤثر هذه الضرائب في نسبة الأرباح التي يحققها التجار

المنارة للاستشارات

المصدرون لأنها تباع بأسعار مجزية في إيران، وفي الوقت نفسه مثلت دخلا جديدا لدبي، وقام حاكما الشارقة وعجمان بإصدار مراسيم مماثلة، أما بقية الحكام فقد وجهوا موظفيهم لمنع إعادة التصدير إلى أي ميناء آخر. وحتى يظهر الإنجليز بصورة من يطبق القوانين على الجميع، أرسل المقيم السياسي في البحرين رسالة في نهاية أبريل 1942 إلى الوكيل المحلي بالشارقة تتضمن قرارا بمنع إعادة تصدير السلع الضرورية من البحرين إلى الدول المجاورة، ويشمل المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية.(21)ولقد تسببت إجراءات منع التصدير من الموانئ العربية إلى إيران في حدوث مجاعة هناك، فقد انتشرت المجاعة في الموانئ الرئيسية في إيران في حدوث مجاعة هناك، فقد انتشرت المجاعة في الموانئ الرئيسية في إيران مثل لنجة وبندر عباس وجاسك وقيس وهنجام، وفي زيارة قام بها المقيم السياسي في الخليج العربي لهذه الموانئ في مايو 1942 وصف الحالة الاقتصادية هناك بأنها مزرية للغاية، وهناك مجاعة حقيقية في عدة أماكن (22) وفي حين كانت الموانئ الكبرى أفضل حالا بسبب توافر كميات من القمح، كان سكان الموانئ الصغرى يأكلون الحشائش، وتوفي عدد كبير منهم، وقد أرجع المقيم السياسي أسباب هذا الوضع المتردي إضافة إلى منع التصدير من الموانئ العربية، إلى زيادة الأمطار الشتوية التي أفسدت الموسم الزراعي وإلى الطريقة التي تدار بها البلاد (23)

كانت الموانئ الواقعة على ضفتي الخليج العربي الشرقية والغربية يكمل بعضهما الآخر تجاريا منذ القدم، ففي مقابل صادرات الموانئ العربية التي تشمل السلع الاستهلاكية، كانت هناك صادرات متنوعة من الساحل الفارسي إلى الموانئ العربية وخاصة البحرين وإمارات الساحل وتشمل الأخشاب والفحم ومواد البناء وغيرها، وفي ظل أوضاع الحرب والقرارات الجديدة أصبح المصدرون الإيرانيون لا يستطيعون استيراد احتياجاتهم مع الموانئ العربية في مقابل صادراتهم إليها، كما أصبحوا مضطرين إلى إجراء معاملاتهم المصرفية في دبي والبحرين، وكان هذا الوضع المتردي في الموانئ الإيرانية دافعا قويا لهجرة سكانها إلى إمارات الساحل ومسقط وأصبحت تلك الهجرات تفد بأعداد كبيرة، وقد معدل الهجرة اليومي إلى

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

دبي بـ1000 شخص، وبدأت قرى بأكملها بالنزوح، فقدر عدد الذين نزحوا من جاسك والمناطق المجاورة بـ3000 شخص، وقد بذلت سلطات مسقط جهودا كبيرة لإيقاف هجرة البلوش من ساحل مكران إلى ساحل الباطنة دون جدوى، وحاول حكام إمارات الساحل إيقاف الهجرة إلى إماراتهم بعد أن أصبح وجود هذه الآلاف من النازحين يشكل حرجا بالغا لهم. (24)

منع تصدير الحبوب من الهند إلى الخليج العربي :

أصدرت الحكومة البريطانية في الهند في مطلع يناير 1943 قرارا بإيقاف تصدير الحبوب من الهند إلى الخارج إضافة إلى منع التصدير من الهند، وتسبب هذا القرار في إحداث موجة من الذعر والخوف في منطقة الخليج العربي. وقد فرض هذا القرار على أهل الخليج العربي تغيير أسلوبهم في التجارة الذي ألفوه لقرون طويلة عندما كانت تجارة المواد الغذائية إحدى أهم السلع التي يسيطرون على تجارتها والبحث عن مصادر أخرى للاستيراد منها، وكان أهم الحبوب التي أوقف تصديرها الأرز وهو الغذاء الرئيسي في المنطقة، وبهذا القرار أجبر الناس على تغيير غذائهم الرئيسي إلى غذاء آخر وهو القمح الذي لم يعتادوا عليه (25)وقد انعكس هذا الوضع على الموظفين البريطانيين العاملين في منطقة الخليج العربي، وكان معظمهم لا يعرفون العادات المحلية، وكان أسوأ ما في هذا الوضع هو توقف الخدمات البريدية حيث أغلق كثير من المحطات وخاصة في الموانئ التي لم تكن تعتمد على التجارة مع الهند وحدها، وإنما كانت تتبادل التجارة مع أوروبا ومناطق أخرى من العالم (26)بدأت هذه الإجراءات تؤثر في التجارة وخاصة في دبي بعد أن أصبح تجارها يعانون صعوبات جمة أهمها المواصلات والنقل، وأصبح الشحن بواسطة الشاحنات أمرا صعبا حيث يفتقر الكثير منها إلى قطع الغيار اللازمة، وأخذ توزيع المواد الغذائية يتم ببطاقات التموين، وخلال عام 1943 اتخذت

المنارة للاستشارات

إجراءات خاصة لتثبيت أسعار الحبوب وتوزيعها توزيعا عادلا على السكان، وأنشئت شركتان في دبي والشارقة لتوزيع الحبوب(27)في منتصف الأربعينات من القرن العشرين بدأت حرفة الغوص لصيد اللؤلؤ وتجارته تشهد تراجعا حادا، ولم يخرج من البحرين في عام 1944 سوى 188 سفينة لمغاصات اللؤلؤ وهو أقل رقم مسجل منذ 19 عاما، أما في بقية المناطق فقد كانت أساطيل اللؤلؤ أقل عددا من أسطول البحرين، ورغم أن الحرب أغلقت كل الأسواق عدا أسواق الهند، فإنه كان ما يزال هناك طلب على اللؤلؤ. اما السوق العالمية للؤلؤ فقد كانت في حالة كساد منذ الأزمة المالية عام 1929، واستمرت بومباي سوقا رئيسية للؤلؤ ولاسيما بعد توقف التجار الأوروبيين عن زيارة أسواق الخليج العربي، كما استمرت أسواق بريطانيا وفرنسا تعتمد على بومباي بتمويلها باللؤلؤ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها تعتمد على أسواق بريطانيا وفرنسا، ووصل المتوسط السنوي لاستيراد اللؤلؤ في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1920-1930 ما يقارب 10 ملايين دولار، وتراجع إلى 200 ألف دولار عام 1942 وإلى لا شيء عام 1943.(28)

المنارة للاستشارات

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 21 العدد 01 السنة 2020 ص ص 458-492
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

رسائل حكام الإمارات التي تبين صور عن المعاناة:

أولاً: المعاناة أثناء ظهور اللؤلؤ المستزرع:

استغل بعض تجار اللؤلؤ الأوضاع المستجدة فأخذوا يتاجرون باللؤلؤ المستزرع، وذهب بعضهم إلى أكثر من ذلك عندما حاول زراعته في مياه الخليج العربي، وفي بداية الأزمة لم يكن تجار دبي والبحرين منزعجين من دخول اللؤلؤ المستزرع لاعتقادهم أنه لم يكتب له النجاح، ولكن مع مرور الوقت بدأت تدخل للمنطقة كميات كبيرة منه، وأمام هذه المنافسة التي تختلف فيها الأسعار ولا يعرف فيها اللؤلؤ الطبيعي من المستزرع، حيث بدأ كثير من التجار يعيدون حساباتهم ويفكرون في المتاجرة بهذا اللؤلؤ المستزرع، وأحست حكومة البحرين بخطورة الوضع الذي سيقضي على ما تبقى من هذه المهنة، فبدأت تفكر بوضع تشريع يمنع الإتجار باللؤلؤ المستزرع.(29)انتشر اللؤلؤ المستزرع في إمارات الساحل، وبدأ بعض التجار بخلطه باللؤلؤ الطبيعي مما أدى إلى امتناع تجاري بومباي عن شراء لؤلؤ الساحل، وأرسلت المقيمة في البحرين رسالة إلى وكيلها المحلي بالشارقة في 21 سبتمبر 1933 تطلب المزيد من التفاصيل حول هذا الأمر، ولم تتمثل الخطورة فقط في انتشار اللؤلؤ المستزرع وإنما تمثلت بخلطه باللؤلؤ الطبيعي مما أساء إلى سمعة لؤلؤ إمارات الساحل المعروف بجودته. وانتبه حكام إمارات الساحل لهذا الأمر وطلبوا القبض على كل من يقوم بهذا العمل، وقد قبض بالفعل على أحدهم وهو يقوم ببيع لؤلؤ اصطناعي ووضعه حاكم الشارقة في السجن وغرمه 1000 روبية، وأخذ كبار تجار اللؤلؤ في دبي يجرون اتصالاتهم في محاولة لمعرفة المتسببين بعد أن بدأت هذه المشكلة تؤثر في تجارتهم مع الهند .(30) استمر الإتجار باللؤلؤ المستزرع فترة طويلة امتدت إلى أوائل الخمسينات، وتزخر الوثائق بالمراسلات التي تتحدث عن هذه التجارة. وفي عام

المنارة للاستشارات

1952 قام حكام الشارقة ودبي بإصدار مراسيم تمنع استيراد وامتلاك وتصنيع اللؤلؤ المستزرع، ورغم أن تجارة اللؤلؤ كانت في تلك الفترة في بداية اضمحلالها، فقد كانت ما تزال أحد المصادر الرئيسية للدخل في إمارات الساحل، وقد أشار المقيم السياسي هاي في رسالة إلى أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني إلى ضرورة إصدار لائحة مؤيدة للمراسيم التي أصدرها حكام الشارقة ودبي وتكون شبيهة باللائحة الملكية التي طبقت في البحرين عام 1930، وأن تطبق في البداية على دبي والشارقة ثم على الإمارات التي يقوم حكامها بإصدار مراسيم مشابهة في المستقبل. وفي يوليو 1952 صدرت اللائحة الملكية التي وضعها نائب المقيم السياسي في الخليج العربي واعتمدها وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني بمنع اللؤلؤ المستزرع، كما أعلن في اليوم نفسه عن تطبيق هذه اللائحة على إمارات رأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، وأصدر حكامها مراسيم تمنع الإتجار باللؤلؤ المستزرع.(31)

المنارة للاستشارات

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 21 العدد 01 السنة 2020 ص ص 458-492
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

ثانياً: المعاناة أثناء الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية وجدت حكومة الهند أنه من الضروري مراجعة سياسة ضبط تجارة الاستيراد لأجل الاستفادة من عائدات التجارة الخارجية، وذلك بحظر استيراد بعض البضائع غير الضرورية، فأوقفت إعطاء رخص الاستيراد لهذه البضائع ومنها اللؤلؤ غير المصنع (أي الطبيعي) ابتداء من أول يوليو 1947، وبما أن الهند كانت السوق الرئيسية للؤلؤ الخليج العربي، فقد كان هذا بمنزلة المسمار الأخير في نعش هذه المهنة.(32)

وبدأت ردود فعل هذا القرار تتوالى من كل مكان، فقد قامت مجموعة من تجار دبي برفع رسالة تظلم للشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم حاكم دبي يرجونه فيها ببذل المساعي للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار الذي سيسبب كارثة لهذه التجارة بعد أن توقف البيع والشراء بوصول أخبار المنع من الهند، وأنه قد يسبب هذا الإجراء توقف العمل في مغاصات اللؤلؤ، وقام الشيخ سعيد بدوره برفع هذا التظلم إلى الوكيل المحلي. كما أرسل تجار البحرين رسالة مماثلة إلى الحاكم الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة الذي قام أيضا برفعها إلى المقيم السياسي. ورفع حاكم البحرين أيضا شكوى للمقيم السياسي يشرح فيها مكانة بومباي كسوق وحيدة لتنقيح اللؤلؤ وتصنيفه إلى درجات، وأغلب هذه الدرجات لا يوجد لها سوق خارج الهند طالبا العون وإعادة النظر في القرار. وكانت بومباي سوقا رائجة لمختلف أنواع اللؤلؤ، وارتفعت معدلات طلبه بشكل كبير خلال عامي 1943-1944. (33) كما جرت محاولات كثيرة لإلغاء هذا القرار ومنها محاولات قام بها تجار من الخليج العربي عن طريق عملائهم من التجار الهنود، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، وكان أهم هذه المحاولات ما قام به حاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني عندما أرسل إلى المقيم السياسي بالبحرين يطلب منحه رخصة لتصدير

المنارة للاستشارات

لؤلؤ خاص به يقدر ثمنه ما بين 400-500 ألف روبية، إلا أن رد المقيم أوضح عدم استجابة سلطات الهند لكل الجهود والوساطات. (34)وفي نوفمبر 1947 صدر قرار باستيراد محدود للألماس غير المقطوع وبعض الأحجار الكريمة الاخرى ومنها اللؤلؤ غير المصقول بغرض تقطيعها وتلميعها وصقلها في الهند، على ألا تباع هناك وإنما يعاد تصديرها، وبهذا القرار سمحت حكومة الهند فقط بتصنيع وتأهيل اللؤلؤ للبيع خارج الهند. وكان لقرار حكومة الهند بمنع استيراد اللؤلؤ والبلح المجفف أثر كبير على السوق التجارية في إمارات الساحل حيث ازداد الركود وأثر في الصادرات إلى الخارج وبخاصة إيران، وانخفض سعر الصرف ما بين عملة التومان الإيراني والروبية الهندية إلى ستين روبية مقابل كل 100 تومان، وفقد عقد كبير من التجار الذين يملكون كميات كبيرة من العملة الإيرانية حوالي نصف رأس مالهم، ونتج عن هذا الوضع ارتفاع نسبة البطالة، مما دفع بالكثير من مواطني الإمارات إلى الهجرة بأعداد كبيرة إلى قطر والسعودية والبحرين والكويت بحثا عن عمل، ومن لم يستطع الهجرة وجد نفسه ملزما بالاستمرار في مهنة الغوص على اللؤلؤ التي تلفظ أنفاسها الأخيرة. وقد كان هؤلاء يجدون دافعا للعمل بهذه المهنة بسبب فترات الانتعاش القليلة التي تحدث أحيانا لأسباب طارئة مثلما حدث عام 1948 عندما ارتفعت أسعار أنواع معينة من اللؤلؤ في الهند، ما دفع تجار اللؤلؤ المحليين والهنود لتمويل ذلك الموسم فخرج عدد كبير من السفن من كل الإمارات وصل إلى 398 سفينة. (35)والجدير بالذكر أن فترة ما بعد الحرب شهدت ارتفاعا كبيرا في الأسعار، ولم تشهد المنطقة نقصا في السلع الضرورية باستثناء الأرز، وكان الأرز يأتي عادة من إيران إلا أنه أوقف تصديره بسبب الإجراءات المتشددة التي اتخذتها الحكومة الإيرانية حيال صادرات الأرز إلى إمارات الساحل، كما أن منع الإيرانيين من الدخول إلى البحرين وبعض مناطق الخليج العربي بسبب مطالبة إيران بضم البحرين إليها أضاف بعدا جديدا لهذه الأزمة، ولقد أدى النقص في الأرز إلى ارتفاع أسعاره على الرغم من وصول كميات قليلة منه من الإكوادور ومصر إلى البحرين، لذا استمر الاعتماد على القمح الذي حافظ

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

على أسعاره في كل من إمارات الساحل ومسقط والبحرين حيث بلغ سعر الطن 35 جنيها إسترلينيا بسبب الإمدادات التي وفرتها الحكومة البريطانية. أما التمر فهو السلعة التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث أهميتها فقد ارتفعت أسعاره في إمارات الساحل بسبب ارتفاع أسعاره في بلد المنشأ، البصرة، وبلغ سعر الشوال ما بين 11-15 روبية . (36)

ثالثاً: انفراج الأزمة

بدأت بوادر الانفراج من الكساد الاقتصادي الذي استمر أكثر من عشرين عاما عندما قامت الحكومة الهندية عام 1949 برفع الحظر الذي كان قد فرض على استيراد اللؤلؤ، كما أن الوضع الاقتصادي بدأ بالتحسن وهبطت الأسعار بشكل ملحوظ، وألغي قرار بيع القمح في السوق الحرة مما أدى إلى سهولة التحكم بهذه المادة الغذائية، ومنذ سبتمبر بدأ الأرز المصري الذي كانت تشتريه وزارة الأغذية المصرية بالوصول، وكان يوزع من خلال شركات المواد الغذائية في كل من دبي والشارقة، وكان هذا الأرز ذا نوعية جيدة وأرخص من الأرز الذي كان يباع في السوق الحرة، كما كان السكر متوافرا في الأسواق، وبدأت تصل إمدادات كبيرة من القمح والأرز من إيران أيضا إلى إمارات الساحل وقطر. ونتيجة لوفرة القمح والأرز طلب حكام إمارات الساحل تعليق صرف حصصهم، وقد رأت وزارة الأغذية البريطانية أن هذا الإجراء من شأنه أن يخلق مشكلة معقدة أمام السلطات البريطانية حيث أن المخزون الضخم الذي اشترته وزارة الأغذية والموجود في مخازن البصري سيفقد قيمته، فضلا عن أن الوزارة تحرص على توفير مخزون كاف من هاتين السلعتين تحوطا لحدوث أي أزمة غذائية أو مجاعة في المنطقة مستقبلاً. (37)

المنارة للاستشارات

وبحلول شهر نوفمبر 1949 أصبحت دول الخليج العربي قادرة على تأمين احتياجاتها من القمح دون مساعدة وزارة الأغذية البريطانية، وفي بداية الخمسينات بدأت دبي تأخذ طريقها إلى الازدهار، وكانت مصممة على أن تصبح مركزا ذا أهمية بمرور الوقت، فهناك مناخ تجاري في المدينة بفضل مكتب البريد والبنك وفرع شركة جري ماكنزي ومكتب شركة تطوير النفط المحدودة. وقد اعتمد دخلها الجيد على ما تتقاضاه من شركات النفط منذ عام 1939 حيث تحصل على 30 ألف روبية سنويا من شركة تطوير النفط، كما أصبحت تتقاضى 100 ألف روبية منذ عام 1950 من الشركات الأمريكية الممتازة للنفط نظير الامتياز الممنوح لها للعمل في أعماق البحار، وبالإضافة إلى ذلك اعتمدت دبي على دخل الجمارك وهناك ضريبة موحدة لكل السلع بنسبة 4%. وكانت الرسوم والضرائب تحصل في الغالب على البضائع القادمة من الهند وخاصة الشاي والسلع الاستهلاكية والسمن والبهارات الهندية، وكان الشاي يمثل السلعة الأولى في الواردات ويعاد تصدير معظمه إلى إيران حيث السوق أكثر رواجا والاستهلاك في ارتفاع مستمر.(38)بالإضافة إلى ذلك ازداد حجم تبادل دبي التجاري مع العالم، فمنذ عام 1947 كان هناك تبادل تجاري بمعدلات جيدة مع المملكة المتحدة، وفي عام 1948 كان حجم هذا التبادل 100 ألف جنيه إسترليني تضاعف إلى ثلاثة أضعاف عام 1949، كما كان لدبي علاقات تجارية مع بورما وإيران والهند والحبشة وأستراليا والعراق. وإذا قارنا صادراتها الضئيلة التي تشمل السمك المجفف والقواقع وبعض اللآلئ فإنها لا تعد شيئا أمام حجم الواردات التي كانت تتجه إلى أسواق أخرى بعد أن أصبحت دبي ميناء رئيسيا لإعادة التصدير، كما اعتمد دخل الإمارة على التهريب وخاصة تهريب البضائع إلى إيران وكان يحقق عائدا جيدا للتجار، كما استفادت الإمارة من إغلاق الحدود بين الهند وباكستان حيث تجلب البضائع من أحد هذين البلدين إلى دبي ليعاد تصديرها إلى الآخر.(39)أما الشارقة فقد كانت أوضاعها الاقتصادية أقل ازدهارا من دبي، واعتمد دخلها على الدفعات السنوية التي تقدمها شركة تطوير النفط المحدودة

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

والدفعات الشهرية التي تدفعها الحكومة البريطانية نظير الخدمات الجوية بالإضافة إلى مبيعات الأكسيد الأحمر وعائدات الجمارك والأعمال الخاصة وقدر الدخل الشهري لها عام 1950 بما يقارب 20 ألف روبية. وكانت واردات الشارقة الرئيسية تفد إليها من الخارج عن طريق البحر أو من دبي، وتشمل الأرز والقمح والسكر والفواكه المعلبة والسلع الاستهلاكية، وتجلب بجميع أنواع السفن، أما بقية الإمارات فقد كانت الحركة التجارية فيها ضعيفة .(40)وأخيراً وفي الخمسينات بدأت صناعة اللؤلؤ تشهد نهايتها، وأصبح تأثيرها بالنسبة إلى اقتصادات المنطقة ضعيفا بعدما بدأت شركات النفط تستقطب الكثير من العاملين بهذه المهنة، وقد اختفى اللؤلؤ أو كاد بسبب انتشار اللؤلؤ الاصطناعي والضرائب التي فرضتها حكومة الهند على اللؤلؤ المستورد من منطقة الخليج العربي.

المنارة للاستشارات

الخاتمة

من خلال ما جاء في البحث، فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. يعود تاريخ الغوص على اللؤلؤ في إمارات الساحل المتصالح – كما أوضحنا سابقاً – إلى ما قبل 7000 سنة، فقد تم العثور على حفريات تدل على استخدام أهالي هذه المناطق للأصداف واللآلئ قبل آلاف السنين، ولقد أسهمت تجارة إمارات الساحل المتصالح من اللؤلؤ الطبيعي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بنحو ثمانون في المائة من إنتاج العالم.
2. تعد مهنة الغوص لاستخراج اللؤلؤ من أقدم وأهم الحرف الاقتصادية لأهل الخليج وإمارات الساحل المتصالح، الذين كانوا يستخرجون نصف إنتاج العالم من اللؤلؤ، وبأرباح تقدر بنحو تسعين مليون روبية آنذاك، وهو مبلغ طائل بالنسبة للوقت الحاضر.
3. استحوذ نشاط استخراج اللؤلؤ على كل شيء في منطقة إمارات الساحل المتصالح لفترة زمنية تمتد لأكثر من قرن، وطوال تلك الفترة التاريخية كان اللؤلؤ هو سيد الموقف، فغالبية السكان كانوا يعملون في استخراجه، وتجارة اللؤلؤ كانت هي التجارة الأولى في المنطقة، وكان العمل في الغوص – بحثاً وتجارة – يشكلان عماد الحياة الاقتصادية لجميع إمارات الساحل المتصالح.
4. أسهمت تجارة اللؤلؤ في إنعاش الأوضاع الاقتصادية داخلياً، فقد لعبت على الصعيد الخارجي دوراً مهماً تمثل في تقوية وتوسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، خاصة بين إمارات الساحل المتصالح وبين جيرانها من الدول الأخرى كالهند وإيران، وبناءً على ذلك فقد تشكلت الأساطيل المكونة من سفن الغوص لصيد اللؤلؤ التابعة لإمارات الساحل المتصالح.
5. كانت هناك أسواق محددة يرتادها تجار اللؤلؤ في إمارات الساحل المتصالح، وخارجها، على المستويين الإقليمي والعالمي، يبيعون فيها ما اشتروه من نواخذة اللؤلؤ، وكانت تلك الأسواق هي الجهة التي تحدد أسعار اللؤلؤ، كما

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

تحدد الأوزان المتعامل بها في تقييم أثمان اللؤلؤ، وكذلك العملة التي تعامل بها أثناء عملية البيع والشراء.

6. كان الطواش على الرغم من معاناته من ظروف الطقس خاصة في فصل الصيف، أسعد حالاً من الغواص وأفراد طاقم سفينة الغوص الآخرين، حيث تتوافر على ظهر سفينته كل أسباب الراحة من المكان الواسع المجهز بما يلزم من مرافق وأثاث، إلى المأكل الطيب والماء البارد وحتى الشاي والقهوة، حيث كان يشكل الطواويش شريحة اجتماعية مميزة ذات نفوذ في مجتمع إمارات الساحل.
7. في مجال تجارة اللؤلؤ كان الدلال يتوسط بين الطواشوالنوخذة، أو بين الطواش والتاجر، وخاصة في عمليات المتاجرة بحبات اللؤلؤ الثمين، فيسعى إلى تقريب وجهات النظر وتضييف فجوة الخلاف، كما كان الدلال يقوم برحلات سفر تجارية بالاتفاق مع أحد تجار اللؤلؤ لعرض أو شراء اللؤلؤ لحساب ذلك التاجر.
8. لم تكن مشقة البحث عن لقمة العيش في أعماق البحار هي أقسى ما لاقاه أبناء إمارات الساحل، بل كانت هناك سلسلة من المشاق الأخرى المادية والمعنوية، وتمثل ذلك في نظام الديون المكبلة وبروز النطاق الطبقي في مجتمع الغوص، وأصبح المجتمع في منطقة إمارات الساحل أثناء عصر اللؤلؤ مجتمعاً طبقياً، يجلس على قمته الممولون وكبار التجار ويليهم التجار الصغار والنواخذة، ويقبع في قاعه البحار بجميع فئاتهم.
9. اتضح أن هناك العديد من المشكلات التي اعترضت تجارة اللؤلؤ في إمارات الساحل المتصالح، من أهمها ما يلي:

المنارة للاستشارات

10. ضعف القوانين المنظمة لصيد اللؤلؤ من المغاصات، مما أباح للتدخل الأجنبي الفرصة لفرض الاتفاقيات والقيود والتحكم في صيد اللؤلؤ.
11. تتابع المحاولات من قبل الشركات الأجنبية لأخذ الامتيازات من الحكام لصيد اللؤلؤ لحساب هذه الشركات، مما أدى إلى استنزاف المحار من مواقعه بكمية كبيرة، تراكمت فيما بعد مشكلة كساد ذريع تسبب في انخفاض حجم المحصول المباع من اللؤلؤ عبر سنوات متعددة.
12. تعرض مياه الخليج العربي للتنقيب والحفريات إبان ظهور النفط خاصة في فترة الثلاثينات مما أدى إلى موت كثير من المحار وأثر ذلك في نموه.
13. هروب بعض الغواصين، لاسيما الماهرون منهم، نتيجة ما يتعرضون له من أساليب القسوة من جانب النواخذة، وهذا ما يعرض المحصول إلى الاهتزاز والتذبذب خلال موسم الغوص.
14. فرض الضرائب على محصول اللؤلؤ على كل سفينة غوص من قبل الحاكم يعرض سعر اللؤلؤ إلى الكساد، فيتراجع التاجر عن الشراء، مما يقلل من نسبة الأرباح في هذا المحصول وقلة الطلب عليه.
15. بدأت أزمة انهيار تجارة اللؤلؤ في منتصف العشرينات عندما أخذ اللؤلؤ المستزرع أو ما يطلق عليه اللؤلؤ الاصطناعي يغزو أسواق الخليج العربي، ثم انهارت سوق المال العالمية في نيويورك عام 1929 وتأثرت تجارة اللؤلؤ بهذا الانهيار، وتوالت الأزمات، وشهدت إمارات الساحل نتيجة لذلك مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
16. في بداية الخمسينات، بدأت صناعة اللؤلؤ تشهد نهايتها، وأصبح تأثيرها بالنسبة إلى اقتصادات المنطقة ضعيفا بعدما بدأت شركات النفط تستقطب الكثير من العاملين بهذه المهنة، وقد اختفى اللؤلؤ أو كاد بسبب انتشار اللؤلؤ الاصطناعي والضرائب التي فرضتها حكومة الهند على اللؤلؤ المستورد من منطقة الخليج العربي.

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

17. على الرغم مما أصاب حرفة الغوص لصيد اللؤلؤ، وكل ذلك التأثر الذي عاناه تجارة ونواخذة إمارات الساحل بانهيار تجارة اللؤلؤ، فإن هذا لم يقلل من مكانة تلك المنطقة والأهمية التي اكتسبتها، وظلت محتفظة بها على مر الزمن كأهم مركز مالي في العالم لتجارة اللؤلؤ الطبيعي.

مجلة الدراسات التاريخية

المنارة للاستشارات

الهوامش :

---

(1)الصباغ ، إبراهيم راشد، صيد اللؤلؤ، إصدارات مركز زايد للتراث والتاريخ، أبوظبي، 2003، ص 78.

*بيرسي كوكس (27 نوفمبر 1864- 20 فبراير 1937) سياسي بريطاني ساهم في رسم السياسة البريطانية في الوطن العربي بعد انهيار الدولة العثمانية، حيث شارك قوات الثورة العربية الكبرى في محاربة قوات الدولة العثمانية. ولقد عمل بمنصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي وكان له علاقة مع شيوخ إمارات الساحل المتصالح وتربطه ببعض القبائل في الخليج علاقات ودية.

(2)هبرة، مصطفى عزت، موسوعة الغوص واللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط، ص 84.

(3)الفارس، محمد، الإمارات والخليج – انهيار اللؤلؤ وسنوات المعاناة في الثلاثينيات والأربعينيات، ص 91.

(4)سليمان، الصادق محمد، اللؤلؤ في الخليج – تاريخ وثروة وثقافة، ص 84.

(5)القاسمي، نورة، الوجود الهندي في الخليج، ص 72.

(6)سمور، زهدي، تاريخ ساحل عمان السياسي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص 129.

(2)Billecocq, Xavier Beguin, the Emirates, The fabulous History of the pearl coast, Relations Internationals & Culture (Paris,1995), p: 6.

(7)Anestey,V., the trade of the Indian ocean, London ,1929, p: 49.

(8) قاسم، جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 295.

(9)العيدروس، محمد، التطورات السياسية في الإمارات (1932-1971)، دار الكتاب الحديث، دبي، 2002، ص52.

(10)نورة القاسمي، الوجود الهندي في الخليج 1820-1947، ص 79.

(11)الفارس، محمد فارس الفارس، الهند أهم سوق للؤلؤ حتى انهيار مملكته، ص 92.

(12)لوريمر. ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، ص 2251.

(13) الفارس، محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، ص 114.

(14)حضارة اللؤلؤ في الخليج العربي: http://www.akhbar-alkhaleej.com/12789/ - تاريخ التصفح: 2018/3/18م – الساعة 9.15 مساء.

(15)تجارة اللؤلؤ في إمارات الساحل مفخرة الماضي وعصب الاقتصاد: www.sharjah24.ae/ar/arts/159016- - تاريخ التصفح: 2018/3/18م - الساعة 10.00 مساء.

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

(16)العيدروس، محمد، التطورات السياسية في الإمارات (1932-1971)، ص 53.

(17)الشملان، سيف مرزوق، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، ص 278.

(18)العمري، عمر صالح، الغوص على اللؤلؤ في الخليج – مقوماته ورحلته وتجارته وأثره، ص 139.

(19)هبرة، مصطفى عزت، موسوعة الغوص واللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط، ص 114.

(20)الفارس، محمد فارس، الإمارات والخليج – انهيار اللؤلؤ وسنوات المعاناة في الثلاثينيات والأربعينيات، ص 89.

(21لوريمر. ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج6، ص 3221.

(22)فرج، مريم جمعة، الغوص على اللؤلؤ – الإمارات نموذجاً، مرج سابق، ص 56.

(23)الفارس، محمد فارس، الإمارات والخليج – انهيار اللؤلؤ وسنوات المعاناة في الثلاثينيات والأربعينيات، ص 91.

*بعد توقف تصدير الأرز من الهند اتجه المواطنون في الخليج العربي إلى القمح ولكن هؤلاء لم يعتادوا أكل الخبز المصنوع من القمح، وقد أثر هذا الوضع في رحلات الغوص، ففي تقرير للمقيم السياسي في البحرين في مايو 1944 ذكر أن عدم توافر الأرز وصعوبة طبخ القمح وصنع الخبز في قوارب الغوص الصغيرة المكتظة بالعاملين سيؤثر في موسم الغوص الذي سيبدأ في كل من البحرين والشارقة.

(24)القاسمي، نورة، الوجود الهندي في الخليج، ص 74.

(25)الدرورة، علي، ملامح من تاريخ اللؤلؤ في الخليج العربي، ص 135.

*جرت في عام 1943 محاولة لإحصاء عدد سكان بعض الإمارات من خلال بطاقات التموين، وقدر عدد السكان في الشارقة بـ15000 نسمة ورأس الخيمة 5000 نسمة وأم القيوين 5000 نسمة وعجمان 4000 نسمة.

(26)العيدروس، محمد، التطورات السياسية في الإمارات، ص 93.

(27)العيدروس، محمد، التطورات السياسية في الإمارات، ص 95.

(28) هبرة، مصطفى عزت، موسوعة الغوص واللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط، ص 142.

(29)القاسمي، نورة، الوجود الهندي في الخليج، ص 83.

المنارة للاستشارات

(30)الفارس، محمد فارس، الإمارات والخليج – انهيار اللؤلؤ وسنوات المعاناة في الثلاثينيات والأربعينيات، ص 97.

أنظر: الملحق رقم (2) و (3) و(4)

(31)العمري، عمر صالح، الغوص على اللؤلؤ في الخليج – مقوماته ورحلته وتجارته وأثره، ص 161.

(32) فرج، مريم جمعة، الغوص على اللؤلؤ – الإمارات نموذجاً، مرجع سابق، ص 77.

(33) الشملان، سيف مرزوق، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، ص 282.

(34) العمري، عمر صالح، الغوص على اللؤلؤ في الخليج – مقوماته ورحلته وتجارته وأثره، ص 164.

(35) الصباغ، عبد اللطيف محمد، اقتصاديات اللؤلؤ في الخليج خلال النصف الأول من القرن العشرين، ص 114.

* تم تخصيص 3000 طن من الأرز المصري لدول الخليج العربي باستثناء الكويت في الأشهر الستة الأولى من عام 1949، وتم تخصيص 2000 طن من هذه الكمية للبحرين، مما أدى إلى انفراج في أزمة الأرز وإلى انخفاض الأسعار.

(36) الفارس، محمد فارس، الإمارات والخليج – انهيار اللؤلؤ وسنوات المعاناة في الثلاثينيات والأربعينيات، ص142.

(37) قاسم، جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص 117.

(38)العيدروس، محمد، التطورات السياسية في الإمارات، ص 98.

(39) الفارس، محمد فارس، الإمارات والخليج – انهيار اللؤلؤ وسنوات المعاناة في الثلاثينيات والأربعينيات، ص 147.

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

- المراجع باللغة العربية:

1. الشملان، سيف مرزوق، (1986)، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، ذات السلاسل للطباعة، ط2، ج1، الكويت.
2. العمري، عمر صالح، (1997)، الغوص على اللؤلؤ في الخليج – مقوماته ورحلته وتجارته وأثره، دار الصالح للنشر، الرياض.
3. القمزي، سالم راشد تريس، (2001)، مواقع صيد اللؤلؤ وتجارته في دولة الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
4. المسعودي، (1983)، مروج الذهب ومعادن الجوهر،ج2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة للنشر، بيروت.
5. الحميري، جمعة خليفة بن ثالث، (2006)، رجال الغوص واللؤلؤ في دولة الإمارات العربية المتحدة، إصدارات هيئة المعرفة والتنمية البشرية، دبي.
6. الحميري، جمعة خليفة بن ثالث (2011)، رحلة الغوص عن اللؤلؤ في الخليج العربي، إصدارات هيئة المعرفة والتنمية البشرية، دبي.
7. الصباغ، عبد اللطيف محمد، (2009)، اقتصاديات اللؤلؤ في الخليج خلال النصف الأول من القرن العشرين – رؤى في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض.
8. الصباغ، إبراهيم راشد (2003)، صيد اللؤلؤ، مركز زايد للتراث والتاريخ، أبوظبي.
9. الخبروش، فاطمة الحاجه، (2008)، التطور التاريخي لإمارات الساحل المتصالحة، مؤسسة التعاون للنشر، دبي.
10. الصايغ، فاطمة (2000)، الإمارات العربية من القبيلة إلى الدولة، دار الكتاب، العين.

المنارة للاستشارات

11. المطر، سليمان محمد، (2014)، اللؤلؤ – مصايده في الماضي واستزراعه في الحاضر، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

12. الفارس، محمد فارس، (2012)، الإمارات والخليج – انهيار اللؤلؤ وسنوات المعاناة في الثلاثينيات والأربعينيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

13. الفارس، محمد فارس، (2000)، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً 1862-1965، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبوظبي.

14. النقبي، محمد (2012)، موسوعة الإمارات الميسرة – الجزء الأول، دار الضياء، أبوظبي.

15. الدرورة، علي، (2002)، ملامح من تاريخ اللؤلؤ في الخليج ،مركز زايد للتراث والتاريخ، أبوظبي.

16. الشامسي، نجيب عبد الله (2004)، الإمارات في سفينة الماضي، إصدار لجنة التراث والتاريخ بدولة الإمارات، أبوظبي.

17. الغانم، عبد الله خليفة عبد الله (2003)، مولد القواسم وتاريخ بسط نفوذهم السياسي 1200م- 1820م والمسألة التاريخية للجزر العربية المحتلة، المؤسسة العربية للطباعة، المنامة.

18. الغنيم، عبد الله يوسف، (1998)، كتاب اللؤلؤ، دار البشائر الإسلامية، ط2، الكويت.

19. القاسمي، نورة، (2007)، الوجود الهندي في الخليج 1820-1947، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة.

20. السيد، أبو داوود، (2014)، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، مكتبة العبيكان، الرياض.

21. العيدروس، محمد (2002)، التطورات السياسية في الإمارات (1932-1971)، دار الكتاب الحديث، دبي.

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

22. بدر، مصطفى (2010)، حقائق مذهلة عن الإمارات، مركز الراية للنشر، القاهرة.
23. جورج، فريدريك كونز، (2012)، كتاب اللؤلؤ – ترجمة إياد أحمد ملحم، دار الكتب الوطنية، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي.
24. خالد محمد (2000م)، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات، القاهرة.
25. سعيد، راشد علي (2011م) إمارات الساحل، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة.
26. سليمان، الصادق محمد، (1998)، اللؤلؤ في الخليج – تاريخ وثروة وثقافة، مركز التراث الشعبي، ط2، الدوحة.
27. سمور، زهدي (1985)، تاريخ ساحل عمان السياسي، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
28. علوان، راشد علي سعيد، (2011)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إمارات الساحل – 1945-1971، دار الخليج للنشر، الشارقة.
29. فرج، مريم جمعة، (2014)، الغوص على اللؤلؤ – الإمارات نموذجاً، مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث، دبي.
30. قاسم، جمال (1996)، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة.
31. لوريمر. ج، (1987)، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، ج6، الدوحة.
32. مراد، مجدي كامل، (2002)، الغوص في دولة الإمارات العربية المتحدة، إصدار لجنة التراث والتاريخ بدولة الإمارات، أبوظبي.

المنارة للاستشارات

33. محمود فاخوري، (2002)، موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية وما يعادلها بالمقادير الحديثة، مكتبة لبنان، ط1، بيروت.

34. هبرة، مصطفى عزت، (2004)، موسوعة الغوص واللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط، المجلد الأول، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة.

35. هوبز، مارك (2010م)، الغوص لاستخراج اللؤلؤ وتجارتها بالخليج في الفترة من أربعينيات القرن التاسع عشر إلى ثلاثينيات القرن العشرين، المكتبة الوطنية الرقمية، قطر.

- المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Anestey,V., the trade of the Indian ocean, London ,1929.
2. Billecocq, Xavier Beguin, the Emirates ,The fabulous History of the pearl coast, Relations Internationals & Culture (Paris,1995).
3. Hansman, John, Julfar, an Arabian Part form the 14th to 18th Centuries (London: The ROYAL Asiatic Society of Great Britain and Ireland, 1985).

- الرسائل الجامعية:

1. الحازمي، علي بن دخيل الله (1991م)، التجارة والملاحة في الخليج العربي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ والحضارة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

2. السبيعي، محمد بن كريدي (1414هـ)، تاريخ النشاط الاقتصادي في الخليج العربي وأثره الاجتماعي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

- مواقع الإنترنت:

1) تجارة اللؤلؤ في إمارات الساحل مفخرة الماضي وعصب الاقتصاد: **www.sharjah24.ae/ar/arts**

المنارة للاستشارات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

2) اللؤلؤ مصدر ثراء الخليج: archive.aawsat.com/details.asp?issueno
3) حضارة اللؤلؤ في الخليج العربي: www.akhbar-alkhaleej.com/12789/
4) اللؤلؤ البريق الأسطوري في الخليج العربي:
www.alittihad.ae/details.php?id

- المجلات:

1) علي ماجد بن سعد، اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي النفط الأبيض، مجلة العربية، العدد 21 ، سبتمبر 2014.
2) محمد بن عبد الله عبد الله، الطواشه ودورهم في ازدهار تجارة اللؤلؤ في الخليج، مجلة الريان، العدد 39، يونيو 2012.
3) محمد فارس الفارس، الهند أهم سوق للؤلؤ حتى انهيار مملكته، مجلة الحياة الاقتصادية، العدد 56، أبريل 2010.

مجلة الدراسات التاريخية

المنارة للاستشارات